وملاحقات بحجة أنهم يحملون ايديولوجيات مناهضة لاسرائيل[٤٥].

وهنالك مشكلة أخرى تواجه الطلبة العرب عند التحاقهم بالجامعات الاسرائيلية، وهي مشكلة اللغة، فالجامعات الاسرائيلية تعتمد اللغتين العبرية والانجليزية في دراستها، وهذا مايشكل، في البداية، صعوبة كبيرة للطالب العربي الذي درس هاتين اللغتين بشكل لا يمكنه معها استيعاب المحاضرات جيداً. اضافة الى الاختلاف في اسلوب التدريس المتبع في المدارس العربية عن الاسلوب المتبع في الجامعات[٤٦].

ومن ناحية ثانية فهنالك مشكلة السكن، التي تعتبر نموذجا لعدم الدمج بين العرب واليهود، فالطالب العربي يجد صعوبة كبيرة في العثور على سكن، اما بسبب التمييز المتبع في مساكن الطلبة في الجامعات واما بسبب رفض العديد من العائلات اليهودية تأجير بيوتها لطلبة عرب. وتبرز المشكلة بشكل خاص في منطقة تل أبيب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لحل المشكلة، سواءً من قبل لجان الطلبة أو أحياناً من قبل ادارة الجامعة، فما زالت على حالها[٤٧].

وقد أدت المشكلات العديدة التي يتعرض لها الطلبة العرب في الجامعات الى المبادرة بتقديم مشروع حول انشاء جامعة عربية في الجليل، بمبادرة من جمعية تطوير الثقافة والتعليم في الوسط العربي التي أصدرت كراساً خاصاً حول المشروع، ملخصة فيه دور الجامعة المقترح في البنود التالية: «اغناء الوجود العربي من خلال التفاعل الفكري للمجتمع العربي في الشرق الأوسط من ناحية، ومع المجتمع اليهودي من ناحية ثانية؛ التعبير عن الوجود الحضاري العربي...؛ اجراء أبحاث ودراسات تمثل هذا الوجود؛ دراسة المجتمع العربي والسعي لتطويره...؛ اعداد كوادر ذات كفاءات عالية...؛ استقطاب الطاقات الأكاديمية العربية المبعثرة في اسرائيل والخارج...»[٤٨]. كما تم أيضاً انشاء هيئة ادارية للجامعة، وهيئة أكاديمية. واقترحت الجمعية اقامة أربع كليات في المرحلة الأولى: العلوم، الآداب، العلوم الاجتماعية، التمريض بالاضافة الى السنة التحضيرية، واقامة مكتبة علمية شاملة، ومعهد لدراسة التراث والثقافة العربية[٤٩].

الا أن طلب انشاء مثل هذه الجامعة جوبه بالرفض من قبل مجلس الثقافة العالي برئاسة وزير التربية والثقافة زفولون هامر، الذي إدعى أنه لا ضرورة لإقامة جامعات اضافية في اسرائيل، واعداً بحل بعض الاشكالات المتعلقة بانتقال الطلبة العرب من المدارس الثانوية الى الجامعات من جديد، واكتفى مجلس التعليم العالي بالطلب الى وزارة المعارف، العمل من أجل تطوير احدى دور المعلمين العربية لمنح الصفة الأكاديمية لخريجيها[٥٠].

ان مشكلات التعليم العديدة هي في حد ذاتها جزء غير منفصل عن المشاكل العديدة التي يواجهها العرب على مختلف الأصعدة، فمثلاً قضية المجالس المحلية العربية التي تعاني من أوضاعها السيئة من جراء المماطلات الاسرائيلية في تامين المستحقات المالية لها لتمويل المدارس بشكل خاص سنة بعد أخرى. مما حدا باللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية لاعلان الاضراب عدة مرات، مطالبة السلطات بتسديد العجز المالي الذي يشل عمل المجالس، ودفع الميزانيات العادية، وتمويل مناسب لاحتياجات التطوير، بما في ذلك المدارس[٥١]. كما أن هنالك مشكلة عدم تقديم